



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

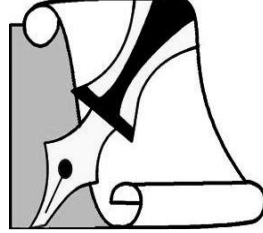
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الاستراتيجية والفلسطينية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مخطط الضم في الضفة الغربية

يتهم سياسيون من داخل الائتلاف الحكومي ومن المعارضة، وكذلك صحافيون، رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بأن الأمر الأساسي الذي يسعى إليه هو التهرب من محاكمته بتهمة ارتكاب مخالفات فساد، بعدما قدمت ضده لائحة اتهام وعُقدت الجلسة الأولى من محاكمته، ويعتبر سياسيون من داخل الحكومة وخارجها أنه على خلفية اتهامات الفساد جرت خلال السنة الأخيرة ثلاث جولات انتخابية، وأن نتنياهو تمكن من تشكيل الحكومة الحالية فقط بعد انشقاق كتلة "كاحول لافان"، وتراجع القياديين المنشقين عنها، بيني غانتس وغابي أشكنازي، عن شرط الامتناع عن الانضمام إلى حكومة برئاسة متهم بالفساد.

ومنذ تشكيل الحكومة الحالية، تشير التقديرات إلى أن نتنياهو لا يعتزم إكمال ولايتها، وأنه في مرحلة معينة سيعمل على حلها والتوجه إلى انتخابات جديدة، مبكرة، ولذلك هو يضع عقبات، مستفيداً من خلافات بينه وبين غانتس وأشكنازي، حول مخطط ضم مناطق واسعة في الضفة لإسرائيل وقانون ميزانية الدولة، وهما "محطتان" تسمحان بالتوجه إلى انتخابات جديدة للكنيست، إذ يطالب نتنياهو بإقرار ميزانية للعام الحالي فقط بينما الاتفاق الائتلافي ينص على إقرار ميزانية لعامين.

على هذه الخلفية، قالت صحيفة "يسرائيل هيوم" اليمينية المؤيدة لنتنياهو، إن نتنياهو وغانتس أجريا محادثات حول مخطط الضم، وأن نتنياهو "أوضح" لغانتس خلال هذه المحادثات وأيضاً من خلال تبادل رسائل بين مكاتبهما، أنه "إذا لم يتم تنفيذ الضم فإنه لن تكون هناك حكومة" أي التوجه إلى انتخابات مبكرة.

ورغم وجود أغلبية في الكنيست مؤيدة لتنفيذ مخطط الضم، إلا أن الإدارة الأميركية تشترط إعطاء ضوء أخضر لتنفيذه بموافقة "كاحول لافان". وأشارت الصحيفة إلى أن رئيس حزب شاس ووزير الداخلية، أرييه درعي، ألمح إلى أن الضم ينبغي أن يكون بالاتفاق بين نتنياهو وغانتس، ورغم أن درعي لم يضع ذلك كشرط لتأييد الضم، لكن نتنياهو يتحسب من إمكانية كهذه.

كذلك أكدت صحيفة "معاريف"، على انعدام يقين وخلافات داخل الحكومة حول مخطط الضم، مشيرة إلى أن خلافا كهذا موجود أيضا داخل إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي طرح "صفقة القرن" كخطة لتسوية مزعومة لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وشملت ضم مناطق في الضفة الغربية لإسرائيل؛ وقالت الصحيفة إنه بسبب الخلافات في الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، فإن تنفيذ مخطط الضم لن يبدأ بحلول الأول من تموز المقبل، مثلما يتعهد نتنياهو، وإنما سيؤجل.

وأوضحت الصحيفة أن الخلافات داخل الحكومة لم تتغير؛ وفيما نتنياهو يسعى إلى تنفيذ مخطط ضم المستوطنات وغور الأردن، فإن غانتس يرفض حتى الآن تنفيذ بند الضم فقط في "صفقة القرن" وإنما الخطة الأميركية كلها؛ كذلك يطالب أشكنازي بألا يكون مخطط الضم البند الأول الذي سينفذ في إطار الخطة الأميركية، ويطالب بأن تعلن الحكومة الإسرائيلية عن تأييدها لخطة ترامب بكاملها، وبضمن ذلك إقامة دولة فلسطينية، وهو ما يرفضه نتنياهو بالمطلق.

ويدور الخلاف داخل الإدارة الأميركية بين مستشار ترامب وصهره، جاريد كوشنر، وبين السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، الذي يتبنى موقف نتنياهو بالكامل بتنفيذ ضم أحادي الجانب وبشكل فوري؛ ويرى كوشنر أن على الإدارة الأميركية أن تؤيد تنفيذ "صفقة القرن" فقط لا غير ومن خلال إجماع داخل الحكومة الإسرائيلية، معتبرا أنه بذلك ستمكن الإدارة من دفع "صفقة القرن" والحصول على تأييد دول عربية.

وقد سعى فريدمان إلى إقناع غانتس وأشكنازي بموقف نتنياهو لكن دون نجاح حتى الآن، وأعلن أنه أوقف وساطته؛ وعاد فريدمان إلى واشنطن، من أجل المشاركة في مداورات ستجري في البيت الأبيض حول تطبيق "صفقة القرن"، وتوصف بأنها مداورات حاسمة.

مداولات الإدارة الأميركية بشأن الضمّ

قال مسؤول في البيت الأبيض، إنه لم يتمّ اتخاذ قرار نهائي بشأن مخطط الضم، رغم المفاوضات والاجتماعات التي عقدتها إدارة الرئيس ترامب، في الأيام الأخيرة، بحسب ما أفادت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية.

وذكرت الصحيفة أن الإدارة الأميركية تناقش ما إذا كانت ستعطي إسرائيل، "الضوء الأخضر" للضمّ المستوطنات، وإذا أعطتها الموافقة لذلك، سيكون السؤال عن الكيفية التي سيتمّ فيها ذلك، مشيرة إلى أن "الجدول الزمني" لمخطط الضم غير واضح كذلك، رغم أن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، قد حدد موعدًا لذلك في 1 تموز. وقالت: إن إدارة ترامب والمسؤولين الإسرائيليين يدرسون "عدة خيارات للضم"، بما في ذلك ضمّ تدريجي في عدة مناطق، موضحةً أن "هذا يمكن أن يُسهّل على واشنطن عندما يتعلق الأمر بتقديم خطتها لحلفائها في الدول العربية، التي أعربت بالفعل عن معارضتها للضم".

ووفقاً لهذه الخطة، ستضم إسرائيل مناطق مختلفة بشكل تدريجي، وليس ضمّ مساحة كبيرة من الأراضي المحتلة، مرة واحدة، على أن يتمّ جزء من الضمّ، فيما سيُستكمل مخطط ضمّ الأجزاء المتبقية، والتي لم تحددها الصحيفة، بعد الانتخابات الأميركية المقرّرة في تشرين الثاني القادم.

وأضافت أن "سيناريو يفوز فيه ترامب بولاية ثانية"، يعني استئناف الضم، فيما سيُوقف الضمّ، في حال فوز مرشّح الحزب الديمقراطي، جو بايدن، بالرئاسة، على حدّ قول الصحيفة.

وذكرت أن السفير الأميركي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، الذي ذهب إلى واشنطن للمشاركة في المفاوضات، سيعود وسينضم إليه موفد الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، آفي بيركوفيتش. وأوضحت أن فريدمان وبيركوفيتش سيلتقيان، مع نتنياهو ورئيس الحكومة البديل ووزير الأمن، بيني غانتس، بالإضافة إلى مسؤولين كبار آخرين، لم تُسمّهم؛ لمواصلة المفاوضات بشأن الضم.

وتأتي هذه الأخبار، بعد أن قال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إن قرار الضمّ في الضفة الغربية المحتلة "يرجع للإسرائيليين" — في تصريحات جاءت بعد اجتماع عقد في البيت

الأبيض لنقاش مخطّط الضمّ، شارك فيه كبير مستشاري الرئيس الأميركي وصهره، جاريد كوشنر، والسفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، وبومبيو، ومستشار الأمن القومي، روبرت أوبراين، وموفد الرئيس الأميركية إلى الشرق الأوسط، آفي بيركوفيتش، ونائب الرئيس، مايك بنس؛ بينما لم تتأكد مشاركة ترامب.

وأضاف بومبيو أنّ الولايات المتحدة "تتحدث إلى كافة دول المنطقة حول هذا المسار"، وأن هدف الولايات المتحدة هو أن تتجح "خطّة السلام" في إشارة إلى "صفقة القرن"، فيما قال وزير استخبارات العدو، إيلي كوهين، إنه يقدر أن الضم سيحدث في نهاية أيلول المقبل. وأضاف كوهين "لدينا شباك فرص لشهرين أو ثلاثة لفرض السيادة"، وهو المصطلح الإسرائيلي للضمّ، وأضح أن "أحدًا منا لا يعرف ما الذي سيحدث بعد الانتخابات الأميركية، ولا أحد بمقدرته ضمان أننا قادرون على فعل ذلك في المستقبل."

"معاليه أدوميم" لمنطقة نفوذ بلدية الاحتلال

عقد وزير الأمن، بيني غانتس، اجتماعاً مع قادة الأجهزة الأمنية لبحث إجراءات الضم الوشيك لمناطق في الضفة الغربية المحتلة، وسط تزايد احتمالات شروع حكومة العدو بتنفيذ المخطط بضم مستوطنات إلى نفوذ بلدية الاحتلال في القدس خلال تموز المقبل. وجاء الاجتماع في أعقاب تدريبات عسكرية أجرتها الأجهزة الأمنية استعداداً لإجراءات الضم، حاكي من خلالها جيش الاحتلال سيناريوهات التصعيد المحتملة كرد فعل فلسطيني محتمل على المخطط الإسرائيلي.

وعقد الاجتماع بمشاركة رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، ورئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، نداد أرغمان، ورئيس الموساد، يوسي كوهين، وسط تقديرات بأن الحكومة الإسرائيلية ستشرع خلال الأسابيع القليلة المقبلة بتنفيذ المخطط على نحو تدريجي.

وناقش المسؤولون الإسرائيليون خلال الفترة الماضية البدء بضم جزئي ومحدود، من خلال ضم مستوطنة "معاليه أدوميم" إلى نفوذ بلدية الاحتلال في القدس؛ وفي هذا السياق، شددت

السفيرة الألمانية لدى إسرائيل، سوزان فازوم رينر، على أن تنفيذ الضم سيضر بالعلاقات الإسرائيلية الألمانية، وقالت: "إننا لا نرغب بالتعامل مع إسرائيل بسياسة العقوبات، ونعتقد أن الوقت ليس مناسباً للتهديد بل وقت الدبلوماسية".

يأتي ذلك فيما يعقد المسؤولون في البيت الأبيض اجتماعات حثيثة وحاسمة حول منح الحكومة الإسرائيلية ضوءاً أخضر للشروع بمخطط الضم، وسط ترجيحات بأن توافق الإدارة الأميركية على ضم جزئي ومحدود يضمن تحقيق رغبة نتنياهو ولا يتعارض مع "رؤية" غانتس ولا يضر بالحملة الإعلامية للرئيس الأميركي، دونالد ترامب.

وكانت وكالة "رويترز" للأخبار قد نقلت عن "مصدر أميركي مطلع"، قوله إن من بين الخيارات الرئيسية المتوقع بحثها، عملية تدريجية تعلن بموجبها إسرائيل "سيادتها مبدئياً" على عدة مستوطنات قريبة من القدس المحتلة، بدلا من 30% من الضفة الغربية الواردة في خطة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الأصلية.

إن إدارة ترامب، "لم تغلق الباب أمام عملية ضم أكبر، لكنها تخشى من أن السماح لإسرائيل بالتحرك بسرعة كبيرة قد يبدد أي آمال في أن يأتي الفلسطينيون في نهاية المطاف إلى الطاولة لمناقشة خطة ترامب للسلام "المعروفة باسم" صفقة القرن". "وإن واشنطن أوضحت أيضا أنها تريد أن تتوصل حكومة الوحدة الإسرائيلية، المنقسمة حول القضية، إلى توافق قبل المضي قدما في أي إجراءات؛ وحتى الآن امتنع قائدا حزب "كاحول لافان" - "وزير الأمن، بيني غانتس، ووزير الخارجية، غابي أشكنازي - عن دعم خطة نتنياهو.

وفي هذه الأثناء، شرعت بلدية الاحتلال في القدس، بداية الشهر الماضي، بشق طريق استيطاني يقطع المزيد من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، وذلك في سياق مخطط الضم بهدف ربط التجمعات الاستيطانية الواقعة شمال المدينة بتلك التي تقع جنوبها.

نتنياهو لغانتس: السيادة أو انتخابات

يعتبر الأسبوع الأخير من شهر حزيران أسبوعاً حرجاً، ليس فقط بالنسبة للمشروع الاستيطاني (مشروع خطة الضم) ولكن للنظام السياسي؛ إذا طالب الأمريكيون بتعاون الأزرق والأبيض كشرط للسماح بمبادرة السيادة، فستصبح الحكومة على الفور أشبه بقنبلة مضغوطة. طوال مفاوضات الائتلاف بشأن تشكيل حكومة الوحدة، فوجئ بنيامين نتنياهو عندما علم بقوة معارضة بيني غانتس وغابي اشكنازي لخطة تطبيق السيادة على أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن، وهو ما قصده رئيس الوزراء لتنفيذها بدعم أمريكي.

لكن نتنياهو مصمم على ذلك. أصبحت قضية السيادة مهمة حياته. لقد أصبح أطول رئيس للوزراء في إسرائيل، وهو الآن يقاوم من أجل الإرث الذي تركه وراءه. الإنجاز الرئيسي الذي تم الاعتراف به حتى في خصم محادثات الائتلاف، تمكن نتنياهو من إجبار غانتس على قبول البند الذي ينص على أنه على عكس القرارات والقواعد المشتركة الأخرى، لا يمكن رفض قضية السيادة.

على الرغم من أن نتنياهو يتمتع بأغلبية مضمونة في الحكومة حتى بدون تصويت أزرق وأبيض، إلا أن هناك عوامل أخرى غير متوقعة يمكن أن تعطل المبادرة: على وجه التحديد، الأمريكيين، ولكن ليس بدقة؛ في الأسبوع الماضي، ألمح وزير الداخلية أرييه درعي إلى أن مثل هذه الخطوة تحتاج إلى دعم غانتس وأشكنازي ورفاقهم في الحزب؛ في غضون ذلك، لم يجعل درعي هذا شرطاً لدعمه، ولكن من يدري ما سيجلبه الغد.

بدون درعي، وبشكل أساسي بدون دعم الكتلة اليمينية بأكملها في الحكومة، يفتقر نتنياهو إلى الأغلبية اللازمة لتميرير الخطة. وإذا لم يكن هذا كافياً، ويحتاج أيضاً إلى تصويت وزير الاتصالات يواز هندل (ديريك إيريتس)؛ من وجهة نظر نتنياهو، هذا وضع لا يطاق؛ آخر شيء توقعه هو أن مبادرته الدبلوماسية الرئيسية، التي من شأنها أن تحفر اسمه في كتب التاريخ، ستعلق بخيط تحت رحمة مساعد سابق (هندل) افترق طرقه بشروط سيئة.

في الأيام الأخيرة، التقى نتياهو مع غانتس عدة مرات لحل المشكلة. ربط غانتس، الذي يحاول تحقيق فوز سياسي، قضية السيادة بالميزانية الوطنية. في تلك المحادثات، وفي الرسائل التي تبادلت مكاتبها، أوضح نتياهو لشريكه في الائتلاف أنه بدون سيادة لا يمكن أن تكون هناك حكومة وحدة. إما السيادة أو الانتخابات، لا يوجد حل وسط. لذلك، يعد هذا الأسبوع حاسماً، ليس فقط بالنسبة للمشروع الاستيطاني ولكن للنظام السياسي. إذا طالب الأمريكيون بتعاون الأزرق والأبيض كشرط لتنفيذ مبادرة السيادة، فستصبح الحكومة على الفور أشبه بالقنبلة المضغوطة. إذا كان غانتس قلقاً بشأن ميزانية وطنية مدتها عام واحد لأنها ستمنح نتياهو فرصة أخرى في مارس للدعوة إلى انتخابات مبكرة دون الاضطرار إلى الاستسلام لقيادة الحكومة الانتقالية، فبدون السيادة ستكون هذه المخاوف على الأرجح غير مجدية. إذا كانت تهديدات نتياهو ستؤخذ على محمل الجد، فإن هذه الحكومة لن تصل إلى هذا الحد.

الأمم المتحدة والضم

قال المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف، إن خطة الضم الإسرائيلية، ضد القانون الدولي وستقضي على حلم السلام وإقامة الدولة الفلسطينية؛ ودعا ميلادينوف خلال مشاركته في المهرجان الوطني المركزي في أريحا، الذي دعت له حركة "فتح"، المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك وبذل كل ما هو متاح لإنقاذ عملية السلام عبر مفاوضات تفصي لإقامة الدولة الفلسطينية.

وقال أن المجتمع الدولي عمل خلال 25 عاماً من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، التي أسس لها ياسر عرفات، داعياً إلى ضرورة الاستمرار في العمل حتى تحقيق الهدف العادل لإقامة الدولة الفلسطينية؛ وشدد على ضرورة تحقيق الوحدة التي يستحقها الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة والقدس الشرقية.

الاتحاد الاوروبي والضم

قال ممثل الاتحاد الأوروبي سفين كون فون بورغسدورف، إن موقف الاتحاد واضح جدًا من المخططات الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، مؤكداً أن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بأي سيادة إسرائيلية على الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية. وأضاف بورغسدورف في كلمته بالمهرجان الوطني المركزي في أريحا، الذي دعت له حركة "فتح"، "أي ضم من شأنه أن يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وأن يقوّض آفاق حل الدولتين، وهو مرفوض من قبلنا". "وأي عملية ضم وخطوات أحادية الجانب ستخلق تبعات لا يمكن إصلاحها، وتقويض مباشر لحل الدولتين القائم على المفاوضات"، مشيراً إلى أن الاتحاد يراقب عن كثب تبعات هذه المخططات، ويؤكد أنه في حال تنفيذ أي ضم فسيكون هناك رد من الاتحاد يتناسب مع هذه التبعات، ويرى أن ذلك ستكون له نتائج على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

وأردف: "نحن هنا اليوم لنؤكد موقف الاتحاد الأوروبي بشأن وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، المستند إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة". "ونوه إلى أن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي حث إسرائيل على الامتناع عن القيام بأي خطوة أحادية الجانب تؤدي لضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد أن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً طويلاً الأمد حيال رؤية قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تحيا في سلام وأمان جنباً إلى جنب مع إسرائيل، موضحاً أن الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية يتمتعان بشراكة قوية تسترشد بمبادئ الشفافية والديمقراطية العميقة التي لا غنى عنها لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية في المستقبل. وأضاف: "يعمل الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة وقادرة على الاستمرار في المستقبل تحيا في سلام وأمان جنباً إلى جنب مع إسرائيل".

وطالب ممثل الاتحاد الأوروبي إسرائيل بالامتناع للقانون الدولي، وأن تعمل على إنهاء كافة الأنشطة الاستيطانية في الأرض المحتلة وكافة الانتهاكات من هدم بيوت وترحيل قسري وتقييد حرية الحركة والوصول وتدمير حتى مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي.

ولفت إلى أن النشاط الاستيطاني في القدس المحتلة يعمل على تمزيقها جغرافيا ويعزلها عن سائر مدن الضفة ويقوّض إمكانية أن تكون القدس عاصمة لدولتين. وفي ذات السياق، وقّع 1080 برلماني من 25 دولة أوروبية، على عريضة تطالب إسرائيل بالتراجع عن الضم.

رئيس الوزراء البريطاني: مخطط الضم يرقى لانتهاك القانون الدولي

أكد رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، في تصريحات صدرت عنه اليوم، الثلاثاء، أن بلاده تعارض بشدة مخطط إسرائيل لضم الضفة الغربية، واصفا إياه بأنه "يرقى لانتهاك القانون الدولي".

جاء ذلك في إفادة برلمانية لجونسون، ردا على سؤال من النائب كريستن بلانت، بشأن ضرورة فرض بريطانيا عقوبات على إسرائيل على خلفية مخطتها في الضفة الغربية. وقال جونسون "أعتقد بأن المخطط الذي تستعى لتنفيذه إسرائيل في الضفة الغربية (يرقى لانتهاك القانون الدولي، ونحن نعارض ذلك بشدة". وقالت مصادر أوروبية، إن تنفيذ إسرائيل خطتها بضم أجزاء من الضفة الغربية "لن يمر دون رد أوروبي".

الرئاسة الفلسطينية والضم

قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة إن المهرجان الوطني في أريحا الراض لخطة الضم، وجّه رسالة للحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية بأن أي محاولة للضم لن تمر، وأن خارطة الوحيدة هي خارطة دولة فلسطين والعنوان هو رام الله والرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية.

وأضاف أبو ردينة: "لا يجوز أن تعتقد إسرائيل أو الإدارة الأميركية في لحظة من اللحظات أن الخرائط الأميركية ستمر، شعبنا ناضل طويلا وقطع شوطا طويلا ولن يسمح بتمرير هذه المؤامرة الجديدة"؛ و"تماما كما أفضلت القيادة الفلسطينية صفقة القرن، بل دفنت هذه الصفقة، الآن نحن في مرحلة دفن سياسة الضم وكل الإجراءات الإسرائيلية".

ولفت إلى أن المهرجان حمل رسالة مهمة أيضا تقول بالحرف الواحد إن المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، واليابان، وبقية الدول الهامة في العالم، وممثل المجموعة العربية، تؤيد جميعها الموقف الفلسطيني الوطني الراض للضم، وتؤكد على الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة التي لا غبار عليها: دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكداً أن الخارطة الوحيدة على الطاولة هي الخارطة الفلسطينية، أما ترامب و نتنياهو ومشاريعهما فلن تقبل ولن تمر تحت أي ظرف كان. ولفت أبو ردينة إلى أن اتصالات القيادة الفلسطينية تجري على قدم وساق ومنذ فترة طويلة مع مختلف دول العالم، موضحاً أن الردود الإيجابية التي وصلت ردّاً على الرسائل التي بعثها الرئيس عباس للجنة الرباعية والرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومختلف رؤساء العالم، تؤكد الوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني والشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، " هذه الشرعية التي نقبل بها على الأرض."

ونوه إلى أن كل البعثات الدبلوماسية التي دعيت إلى مهرجان أريحا الوطني حضرت دون استثناء، ابتداءً من ممثل الأمم المتحدة مروراً بالدول العظمى روسيا، والصين، واليابان، والأوروبيين، والأشقاء العرب؛ وأضاف: " نقول بكل ثقة وجدارة، أن المعركة مستمرة وقاسية وطويلة، لكننا نخطو خطوات هامة لإفشال كل المشاريع سواء فيما يتعلق بسياسة الضم، ومشاريع ترمب وخطته وخرائطه، وكانت الرسالة اليوم واضحة: العالم بأسره يرفض الضم، وبالتالي يرفض الخارطة الأميركية."

وحذر أبو ردينة أنه في حال إقدام إسرائيل على تنفيذ مخططات الضم فستكون هناك قرارات فلسطينية مهمة وقاسية، " سيدفع الجميع ثمنها ولن نكون الوحيدين ضحايا لهذا القرار الإسرائيلي الجائر"، مؤكداً استمرار القيادة الفلسطينية في معركتها لإسقاط خطط الضم و صفقة القرن مهما طال الزمن؛ وأضاف أن " القرار الفلسطيني والموقف الفلسطيني والهبة الفلسطينية هي أساس هذه الانتصارات والإنجازات، وهذه الهبة والاحتجاجات ستستمر على الأرض الفلسطينية وفي كل

مكان يتواجد فيه الفلسطيني في العالم، والمعركة طويلة ومستمرة ولن يتراجع شعبنا قيد أنملة، إما أن تسقط المؤامرة وإما لكل حادث حديث."

الأمين العام للأمم المتحدة

دعا الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش "إسرائيل إلى التخلي عن خطتها لضم " مناطق من الضفة الغربية المحتلة ما يشكل " انتهاكا يعدّ من الأخطر للقانون الدولي "في تقرير جديد لمجلس الأمن؛ خلال جلسة للمجلس؛ وقال: "إن ضم إسرائيل الأحادي لأي جزء من الضفة الغربية سيغلق بالتأكيد الباب لاستئناف المفاوضات ويقضي على آفاق قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار وحل الدولتين. سيكون ذلك كارثيا على الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة." و عقد مجلس الأمن، جلسة خاصة لمناقشة تطبيق مخطط الضم بالضفة الغربية؛ وأكد الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو جوتيريش، أن "الضم مخالف للقانون الدولي."

مجلس حقوق الإنسان يدين خطط الضم

أدان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خطط الضم الإسرائيلية المعلقة، حتى عندما وافق على قرار المستوطنات السنوي بأغلبية 36 صوتا مقابل صوتين وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت، بينما أنهى جلسته الثالثة والأربعين في جنيف. كما دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باتشيليت إلى إعداد تقرير حول تأثير الضم، وقالت: "علينا أن نقف بحزم ونقول لا لما تفعله إسرائيل وأمريكا في هذه المنطقة."

التحالف الإنجيلي العالمي قلق من مخططات الضم

يمثل التحالف الإنجيلي العالمي، دول وشعوب واثنيات مختلفة، ويقوم بتوجيه مواقفه بناء على مبادئ الكتاب المقدس، بالتنوع والتسامح والتعاون السلمي. وقال مع تأكيدنا لحقوق الشعوب بتقرير مصيرها، وحق كل شعب، أن يدافع عن نفسه من الإيذاء، فإن التحالف العالمي للإنجيليين، يعبر عن قلقه الشديد من مخططات إسرائيل ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية.

وأكد، أن الضم أحادي الجانب، يهدد بإنهاء الأمل لحل سلمي تفاوضي؛ وقال: "رغم أن للإنجليبيين في العالم، مواقف متباعدة حول المواضيع المعقدة في الأراضي المقدسة، إلا أن مخططات الضم المقترحة، لا شك ضارة للإسرائيليين والفلسطينيين؛ لذلك فإننا نعارض تلك المخططات."

مواقف مصر والأردن بعد الضم

كشفت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، النقاب عن مباحثات سرية بين إسرائيل وبعض الدول العربية، من أجل التأثير على ردود الأفعال الرسمية والشعبية ما بعد الضم؛ وذكرت أن هناك مباحثات سرية حديثة، بين إسرائيل والدول العربية التي وصفها بأنها "سنية معتدلة" من أجل احتواء ردود أفعالها بشأن الضم. وأن رئيس الموساد يوسي كوهين، الذي يقود هذه المباحثات، اجتمع مؤخرا عدة مرات، بقيادة المخابرات المصرية والأردنية؛ وتوصل إلى اتفاق مع مدير المخابرات المصرية عباس كامل، لتمرير الضم، وفي المقابل الإعراب عن شجب واستنكار الضم.

وبحسب الصحيفة، أكدت مصادر أمنية مصرية، أن مصر ستكتفي بتصريحات الشجب والإستنكار بعد الضم، وأن المخابرات المصرية نصحت المخابرات الأردنية، بتوصية الملك عبدالله بفعل ذلك.

وقالت إسرائيل هيوم، إن مصدرا أمنيا أردنيا أكد للصحيفة، أن مصر والأردن أبلغتا رئيس السلطة، أبو مازن، أنهما ستكتفیان بالشجب والاستنكار بعد الضم؛ وأشارت الصحيفة إلى أن كلاً من مصر والأردن، ليستا معنيتان بالمساس باتفاقيات السلام مع إسرائيل. وقال "مسؤول مصري رفيع" للصحيفة إن "التدخل المصري في ليبيا، إثر التطورات الأمنية هناك، تشغلنا أكثر بكثير من القضية الفلسطينية ومصالح أبو مازن، الذي لم يتردد بالتوجه إلى تركيا التي تعمل ضدنا في ليبيا، وطلب منها قيادة النضال العربي الشامل ضد خطة الضم الإسرائيلية. وتوجه أبو مازن إلى إردوغان أثار غضبا ليس في مصر فقط وإنما في الأردن أيضا. ويوجد تنسيق مطلق بين الرئيس السيسي والملك عبد الله الثاني. والمصالح القومية والأمنية لمصر والأردن في رأس اهتمامات

الزعيمين، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الفلسطينية؛ وأضاف المصدر الأردني بحسب الصحيفة، أن "التدخل التركي في ليبيا لا يهدد مصر فقط وإنما المصالح الأردنية أيضا، ما يثبت إلى أي مدى بعيد يذهب الفلسطينيون من أجل مصلتهم، وحتى لو أن ذلك يمس بمصالح عربية شاملة."

إدارة ترامب : ضم مستوطنات قرب القدس المحتلة أولا

قال مصدر أميركي مطلع على مداوات الإدارة الأميركية حول مخطط ضم مناطق واسعة في الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل، إن من بين الخيارات الرئيسية المتوقع بحثها، عملية تدريجية تعلن بموجبها إسرائيل "سيادتها مبدئيا" على عدة مستوطنات قريبة من القدس المحتلة، بدلا من 30% من الضفة الغربية الواردة في خطة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الأصلية. وإن إدارة الرئيس ترامب، "لم تغلق الباب أمام عملية ضم أكبر، لكنها تخشى من أن السماح لإسرائيل بالتحرك بسرعة كبيرة قد يبديد أي آمال في أن يأتي الفلسطينيون في نهاية المطاف إلى الطاولة لمناقشة خطة ترامب للسلام "المعروفة باسم" صفقة القرن."

من جانبه، رأى السفير الإسرائيلي الأسبق في الأمم المتحدة، داني غيلرمان، إن الخطر الحقيقي على إسرائيل في حال نفذت مخطط الضم ليس من جانب الفلسطينيين والمس بعلاقاتها مع "الدول العربية المعتدلة". وكتب في مقال في صحيفة "معاريف"، أن "الخطر الحقيقي هو المس بعلاقاتنا مع صديقتنا الكبرى، وربما الوحيدة، الولايات المتحدة. ونحن لا نعرف ما هي في الحقيقة السياسة الأميركية حيال الضم، ونشهد خلافات على ما يبدو داخل الإدارة أيضا بشأن توقيت وحجم هذه الخطوة."

وأضاف أن الكنز الإستراتيجي كان دائما تأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل، "وللأسف الشديد، فقدنا هذا الكنز في السنوات الأخيرة، وتحول التأييد لنا في السنوات الأخيرة من جانب حزب واحد، الجمهوري... وفرض الضم اليوم قد يفسر كخطوة خاطفة بنظر الديمقراطيين،

قبل أربعة أشهر من الانتخابات "للرئاسة الأميركية. وقد عبر المرشح الديمقراطي، جو بايدن، وقياديون ديمقراطيون بارزون، عن معارضتهم الشديدة لمخطط الضم. وحذر غيلرمان من أن تنفيذ مخطط الضم "قد يعتبر صفة للديمقراطيين الذين يمكن أن يصبحوا في الحكم خلال أشهر. ولأن الدعم الأميركي فائق الأهمية، فإن هدفنا الأعلى يجب أن يكون رأب الصدع مع أجزاء كبيرة من الجمهور الأميركي، وبضمنه اليهود، وليس بتوسيعه."

قادة الحزب الجمهوري يوقعون رسالة دعم للضم الكامل

وقّع كبار المسؤولين في الحزب الجمهوري بالكونغرس على خطاب دعم إسرائيل في مخططها لبسط السيادة على الضفة الغربية وفق ما نصت عليه خطة الرئيس ترامب للسلام. وتقول الوثيقة التي وقّع عليها 109 جمهوريين "نحن ملتزمون بحق إسرائيل في اتخاذ قرارات للحفاظ على حدود يمكن الدفاع عنها. إسرائيل لها الحق في اتخاذ قرارات مستقلة دون ضغط لاتخاذ قرارات بشأن سيادتها."

وأضافوا "إن رؤية السلام والازدهار تعترف برغبة الشعب الفلسطيني في السلام والاستقلال مع الحفاظ على أمن إسرائيل. إنها فرصة تاريخية لتأمين مستقبل سلام ورخاء لإسرائيل - أقوى حليف لنا في الشرق الأوسط." ويضيف المسؤولون الجمهوريون أن الخطة ستسمح بوضع حدود إسرائيل الدائمة، بالإضافة إلى تعزيز إقامة دولة فلسطينية. وذلك قبيل اجتماع مستشار ترامب وصهره جاريد كوشنر و آفي بيركوفيتش ووزير الخارجية مايك بومبيو والسفير ديفيد فريدمان؛ لمناقشة فرض السيادة على أجزاء من الضفة الغربية .

الضم العسكري غير أخلاقي ويهدد مستقبل الجميع

أكدت منظمة "زريم-لنتحرك" الإسرائيلية اليسارية أن الضم العسكري هو غير أخلاقي وغير ديمقراطي ويهدد مستقبل الجميع؛ وقالت المنظمة التي تضم حوالي مائتي ألف ناشط وناشطة إنه خلال أقل من 3 أسابيع، يعتزم نتنياهو طرح مبادرة الضم العسكري على الكنيست التي تهدد بنزع الملكية عن أراضي عشرات الآلاف من الفلسطينيين وتدمر أي احتمال للتوصل إلى حل سلمي.

وأشارت إلى أن الضم يهدد مستقبل الجميع، حيث سيتم طرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم وهدم منازلهم وتعريضهم لعنف المستوطنين، ما سيجعل إسرائيل نظاماً للفصل العنصري وستتأثر بشدة احتمالات مستقبل مشترك للسلام والمساواة. وقالت إن الضم هو التحدي الأكبر الذي يواجهنا اليوم، لن نجلس جانباً - وسننتصر معاً.

مجلس المستوطنات يدعو للضم الفوري

تظاهر قادة المستوطنات قبالة مكتب رئاسة الوزراء، ودعا رئيس مجلس المستوطنات دافيد الحياي، بنيامين نتنياهو إلى عدم الرضوخ لليسار، وإلى فرض السيادة؛ وشدد المجلس في بيان أصدره أنه سيستخدم كل الوسائل المتاحة لمنع إقامة دولة فلسطينية، لافتاً إلى أن هذه هي أيام مصيرية لمستقبل يهودا والسامرة وغور الأردن.

ثلثا الأمريكيين لا يعارضون مراجعة العلاقات مع إسرائيل

كشف استطلاع جديد لصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية أن ثلثي الأمريكيين يعتقدون أن مراجعة جديدة للعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو أمر شرعي ومقبول عليهم، وهم لا يعارضون ذلك. وكشف الاستطلاع الذي أجري في جامعة ميريلاند الأمريكية وشارك فيه 2,395 شخصاً، 43% منهم قالوا إنه "مقبول عليهم أن يشكك عضو في الكونغرس الأمريكي بالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل (42%) "من الجمهوريين، 46% من الديمقراطيين، و 39% مستقلون. (وقال 24% آخرون " إنه من واجب عضو الكونغرس التشكيك في العلاقات بين الدولتين".

يشار إلى أن المصوتين الجمهوريين والديموقراطيين يختلفون بالآراء حيال واجب الكونغرس الدفاع عن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل أو التشكيك بذلك.

وقال 32% من المشاركين الجمهوريين في الاستطلاع إن على أعضاء الكونغرس الدفاع عن دعمهم لإسرائيل، مقارنة، فقط بـ 9% من المصوتين الديمقراطيين الذين وافقوا على التصريح؛

إضافة لذلك، قال 35% ممن يعتبرون أنفسهم بديموقراطيين، إنه من واجب أعضاء الكونغرس التشكيك بمنظومة العلاقات بين الدولتين، و فقط 11% من المشاركين الجمهوريين في الاستطلاع وافقوا على التصريح .

كما سئل المشاركون إلى أي مدى يحتل النزاع الاسرائيلي-الفلسطيني أهمية في مصالح الولايات المتحدة؟ فقال 47% إن النزاع من بين المواضيع الخمسة الهامة، وقال 35% إنه غير هام . و فقط 17% يعتقدون أن الصراع هو من بين المواضيع الثلاثة الأهم، أو الموضوع الأهم بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة .

عجز الأونروا المالي 400 مليون \$

قال المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، في كلمة له أمام الاجتماع الوزاري الاستثنائي الافتراضي إن الفجوة التمويلية الرئيسة للوكالة لعام 2020 تقف عند مستوى 400 مليون دولار مطالباً الدول المانحة بسد هذا عجز بصورة فورية لضمان استمرار الأونروا في عملياتها لخدمة ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وتابع في كلمته أمام المؤتمر الذي جاء بعنوان " أونروا قوية في عالم مليء بالتحديات - حشد العمل الجماعي " والذي عقد برعاية حكومتي الأردن والسويد وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة أنه قد " التزم عدد من الشركاء بسخاء بتقديم الموارد؛ وعلى أية حال، فإننا لا نزال في الظلام ولا نعرف إذا ما كانت عملياتنا ستستمر حتى نهاية العام"، موضحاً " سنة بعد أخرى، وشهرا بعد آخر، فإن الأونروا على حافة انهيار مالي وتدفق نقدي على حد سواء وإن هذا لا يمكن له أن يستمر ". "إن الأونروا هي المزود الرئيس لخدمات شبه حكومية لما مجموعه 5,6 مليون لاجئ من فلسطين . وعلى مر السنين، دأبت الأونروا على أن تكون محل تقدير لمساهمتها الحيوية في التنمية البشرية للاجئين وفي استقرار الشرق الأوسط . إلا أن التحدي الأعظم لنا هو استقرارنا المالي .إننا نعمل بطاقتنا الكاملة وبموارد غير كافية.

وإن أولوياتنا هي:

أولاً: أن يلتزم المشاركون في المؤتمر بتغطية الفجوة التمويلية في الموازنة الرئيسية الحالية.
ثانياً: أن يلتزم المانحون برفع تبرعاتهم السنوية والدخول في اتفاقيات متعددة السنوات.
ثالثاً: أن تسعى الأونروا وشركائها وراء تنويع قاعدة المانحين بما في ذلك مع المانحين الناشئين ومن خلال الشراكات الخاصة.

رابعاً: وتماشياً مع برنامج عمل 2030، أن تستكشف الأونروا وشركائها السبل للانتقال من الرفاه إلى التنمية، مع ضمان عدم ترك أي لاجئ من فلسطين متخلفاً عن الركب.
"والأمر يتطلب إحساساً هائلاً بالمسؤولية للوفاء بهذا الالتزام على مدار سبعة عقود. إننا جميعاً ندين للمضيفين والمانحين بأعلى درجات المديح؛ ولم يتوقع أحد أنه وبعد سبعين سنة أن تظل هنالك حاجة لهذا الدعم. لا يوجد لاجئ من فلسطين يريد أن يبقى لاجئاً لفترة طويلة كهذه. وليس هناك من لاجئ بمحض اختياره."

وإلى أن تتم معالجة محنتهم، فإن أونروا قابلة للتنبؤ، من جملة أسباب الدعم الأخرى، هو ما يحتاجه لاجئو فلسطين وما تحتاجه المنطقة؛ إن الفشل في ذلك يعني إعادة النظر في مهام الولاية. وقالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" أنه خلال الاجتماع العالمي الاستثنائي حول الأونروا على المستوى الوزاري والذي استضافته اليوم حكومتي السويد والأردن، قدمت 75 دولة ومنظمة غير حكومية التزامات مالية بقيمة 130 مليون دولار من أجل استدامة العمليات والخدمات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) الأونروا).

وكان موضوع هذا المؤتمر الخاص للتعهدات والذي عقد بقيادة سويدية أردنية مشتركة هو "أونروا قوية في عالم مليء بالتحديات - حشد العمل الجماعي"؛ وعقد الاجتماع برئاسة مشتركة لوزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي ووزير التعاون التنموي الدولي السويدي بيتر إريكسون وبمشاركة خاصة لمعالي السيد أنطونيو غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة.

إدخال المنحة القطرية وغزة

أكد السفير محمد العمادي، رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، أن اللجنة وبالتعاون مع صندوق قطر للتنمية، ستبدأ عملية صرف المساعدات النقدية للأسر المتعففة في قطاع غزة. وأن عملية الصرف ستتم عبر مكاتب البريد في محافظات قطاع غزة لـ 100 ألف أسرة، بواقع \$100 للأسرة الواحدة.

وكان منسق عمليات حكومة العدو في المناطق الفلسطينية الجنرال كميل أبو ركن قد تطرق إلى قرار وزارة المالية بتمديد أمر إعفاء الوقود الداخل إلى غزة لغرض تشغيل محطة الطاقة في القطاع من ضريبة القيمة المضافة.

وزعم أبو ركن "نحن نعلم أن جزءا كبيرا من أسباب جولات التصعيد التي وقعت خلال العامين الأخيرين مع قطاع غزة يرجع للضائقة الاقتصادية والمالية التي يعاني منها سكان القطاع."

وأضاف "يجب علينا أن نسأل أنفسنا فيما إذا كنا نريد العودة إلى تلك الجولات التصعيدية بما في ذلك مسيرات العودة وفعاليات الحراك الشعبي الأخرى وحالة الاستنزاف التي يعاني منها غلاف غزة على مدار الأعوام الماضية، وإذا كان الجواب لا فالبديل هو منع وقوع أزمة إنسانية والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية في القطاع."

على صعيد متصل نقلت إذاعة جيش الاحتلال عن مصادر أمنية اسرائيلية قولها أن تل أبيب بذلت جهودا كبيرة خلال الأيام الماضية للتسريع في إدخال الأموال القطرية لغزة وأن التأخير لم يكن بسبب إسرائيل.

وأوضحت تلك المصادر أن دخول المنحة القطرية يأتي في وقت حساس لمنع توتر الأوضاع مع غزة في أيام حاسمة سيتم فيها إعلان ضم بعض مناطق الضفة إلى إسرائيل. وأشارت إلى أن الأجهزة الأمنية والجيش أنهوا استعداداتهم لمواجهة أي تطورات محتملة في الضفة على إثر عملية الضم المحتملة" ولكنها أشارت إلى احتمال تصعيد الأوضاع أيضا على جبهة غزة رغم

الجهود المبذولة إقليمياً للحفاظ عليها هادئة خلال الأسابيع القادمة وبالذات على إثر فشل مباحثات تبادل الأسرى مع حركة حماس."

ونقلت صحيفة يديعوت أحرنوت عن مصادر إسرائيلية قولها، إن الدوحة قررت تأخير إدخال ملايين الدولارات إلى قطاع غزة بسبب الانتقادات الموجهة لهم من المجتمع الدولي الذين طالبوهم بضمان أن أنشطتهم في القطاع هي إنسانية فقط ولا تذهب في نهاية المطاف لأيدي المنظمات.

وأشارت المصادر إلى أن تأخر الأموال وتصعيد التهديدات من قبل "حماس" أدخل الوسطاء لمتابعة المشكلة، حيث يقود مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي ملادنوف جهوداً للتوصل إلى حل لتخفيف التوترات. وأكدت أنه في النهاية تم التوصل إلى اتفاق لتمرير دفعتين من المنحة وليس دفعة كما المرات السابقة لقطاع غزة؛ ونوهت الصحيفة العبرية، إلى أن صرف المنحة القطرية قد يؤدي لتخفيف حدة التوتر؛ لكن في الجيش ما زالوا يستعدون لحقيقة أن الفصائل في غزة سترد بإطلاق الصواريخ على "إسرائيل" إذا تم الإعلان عن ضم أجزاء من الضفة الغربية.

حماس تطلق فعاليات لمواجهة "الضم"

دعت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الفلسطينيين "للانتفاض" في وجه الاحتلال رداً على خطة لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، مشددة على "المقاومة" بكل أشكالها؛ وقال القيادي في حماس صلاح البردويل، خلال مؤتمر صحفي عقد في غزة إن "الواجب الوطني على كل حر وطني فلسطيني يقضي بالانتفاض في وجه هذا العدوان السافر على أرضنا ومقدساتنا"؛ وأضاف "ندعو لمواجهة خطة الضم بالمقاومة بكل أشكالها، وتحريم التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال."

وأعلنت حماس عن "انطلاق فعالياتها الوطنية في مواجهة خطة الضم" بدون إعطاء تفاصيل؛ وقال البردويل إن الفعاليات، ستتوحد ما بين "الشعبية، والإعلامية، والدبلوماسية، والحقوقية

القانونية"؛ وأوضح أن هذه الفعاليات تأتي في إطار " المبادرة التشجيعية، لكل أبناء الشعب الفلسطيني، للانضمام لجهة وطنية عريضة متعددة الوظائف والمهام في مواجهة الاحتلال، وخطط الإدارة الأمريكية."

وأكد حرص حماس على " سرعة بلورة خطة وطنية موحدة يشارك فيها الجميع لمواجهة المؤامرة"؛ ودعا إلى " وحدة الصف الفلسطيني"، لأنها " تعتبر ركيزة من ركائز القوة، بحيث يتوجب في إطارها الحفاظ على معاني الشراكة في اتخاذ القرار (...). بعيدا عن التفرّد والإقصاء." ودعا البردويل السلطة الفلسطينية لـ "سحب الاعتراف بالاحتلال والتحلل من اتفاقية أوسلو وتداعياتها"، علما بأن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، كان قد أعلن تحلل منظمة التحرير ما كافة الاتفاقيات مع الحكومتين الإسرائيلية والأميركية بما يشمل الاتفاقات الأمنية. كما دعا إلى ضرورة " الاتفاق على إستراتيجية وطنية قائمة على مقاومة الاحتلال، بكافة الأشكال، وتحريم التنسيق الأمني مع إسرائيل."

نتنياهو يطالب ببقائه برئاسة الحكومة بحال حلها

طالب بنيامين نتنياهو، شركائه في الائتلاف من حزب " كاحول لافان، برئاسة بيني غانتس، بفتح الاتفاق الائتلافي بينهما مجددا من أجل ضمان بقاءه في منصب رئيس الحكومة، وذلك بعد شهر واحد فقط على بدء ولاية حكومة الوحدة هذه.

وينص الاتفاق الائتلافي على أنه في حال " حل الكنيست خلال السنة ونصف السنة الأولى سيؤدي إلى تولي رئيس الحكومة البديل) أي غانتس (رئاسة الحكومة، بحيث يتولى المنصب خلال ولاية الحكومة الانتقالية"؛ وذكرت القناة 12 التلفزيونية؛ أن نتنياهو طالب، بفتح الاتفاق بحيث ينص على بقاءه في المنصب.

وأفادت القناة بأن طلب نتنياهو يأتي على خلفية التخوف من أن تقرر المحكمة العليا النظر في التماسات ضد الاتفاق الائتلافي، فور انتهاء الستة أشهر الأولى لولاية الحكومة، التي توصف

بأنها "فترة طوارئ" بسبب فيروس كورونا. وأضافت القناة، أن الليكود يطالب "كاحول لافان" بتمديد ولاية الحكومة من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، بادعاء أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تضاعف احتمال تدخل المحكمة في الاتفاق الائتلافي.

وكانت المحكمة العليا، بإجماع هيئة مؤلفة من 11 قاضيا، قررت رفض التماسات ضد الاتفاق الائتلافي، وقال القرار إنه على الرغم من أن الاتفاق الائتلافي غير مألوف إلا أن "هذا ليس الوقت المناسب للتدخل فيه."

ونقلت القناة عن قياديين في حزب الليكود قولهم إن ننتياهو ليس متحمسا من أداء حكومة الوحدة حتى الآن، وخاصة من تصريحات وزراء من "كاحول لافان" ضده، وبينها أقوال الوزيرة ميراف كوهين، بأن حزبها "كاحول لافان" لا يثق بننتياهو، إضافة إلى وقوف وزير القضاء، آفي نيسانكورين، إلى جانب جهاز القضاء، الذي يهاجمه ننتياهو والليكود بشدة منذ تقرر تقديم لائحة اتهام ضد ننتياهو.

وعقب قياديون في الليكود بالقول إن "الزواج بيننا وبين كاحول لافان سينتهي بسرعة أكبر مما اعتقد الجميع؛ وننتياهو يحاول إيجاد التوقيت والذريعة من أجل التوجه إلى انتخابات. وربما الموازنة العامة القريبة ستوفر له فرصة كهذه"، إذ ينبغي إقرارها حتى نهاية آب المقبل أو حل الكنيست.

وتابع القياديون في الليكود أنه تتم ممارسة ضغوط على ننتياهو من جانب زوجته سارة ونجله يائير، بعدم استمرار ولاية الحكومة وفك الشراكة مع "كاحول لافان"، وذلك لعدة أسباب بينها التخوف من قرار يصدر عن المحكمة العليا ضد البند المتعلق برئيس الحكومة البديل في الاتفاق الائتلافي عندما تنتقل رئاسة الحكومة إلى غانتس، وهو ما يعني أنه لن يكون بإمكان ننتياهو العودة للمنصب لنصف سنة في نهاية ولاية الحكومة.

الجنائية الدولية وحماية المدنيين الفلسطينيين

قالت المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية، فاتو بنسودا، إنها طلبت من الدائرة التمهيدية بالجنائية الدولية إصدار قرار عاجل بشأن فلسطين لحماية المدنيين؛، إن "انتظارنا قرار الدائرة التمهيدية بشأن ملف فلسطين لا يعني عدم استمرارنا في جمع المعلومات."

في السياق، تتربح الحكومة الإسرائيلية قرار القضاة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، حول صلاحية السلطة القضائية للمحكمة في فلسطين، تمهيداً لفتح تحقيق في جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وقال مسؤول رفيع في حكومة العدو إن المؤشرات التي وصلت إلينا تفيد بأن قرار المحكمة خلال الأيام المقبلة، وأشار المصدر إلى أنه في هذه الأثناء، تُعقد اجتماعات مكثفة تجمع طاقماً من جميع الهيئات والوزارات والمؤسسات الإسرائيلية الرسمية المعنية، بما في ذلك ممثلين عن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ووزارة القضاء، ووزارة الخارجية، وقسم القانون الدولي التابع للنيابة العسكرية، لوضع مخطط للرد على قرار المحكمة في هذا الشأن.

وكانت المحكمة قد أمهلت إسرائيل لعرض موقفها على المحكمة في هذا الشأن، غير أن إسرائيل تمتنع عن المشاركة في مداوات المحكمة الجنائية الدولية بشكل رسمي، رغم أنها طلبت النظر في صلاحيات المحكمة، وذلك لأن مشاركتها ستعتبر اعترافاً بصلاحيات المحكمة والإجراءات فيها.

ودفعت إسرائيل "دولة التشيك" إلى تقديم طلب لاعتبارها "صديقة للمحكمة"، بهدف المشاركة في المداوات من أجل دعم الموقف الإسرائيلي، كما قدمت ألمانيا طلباً مماثلاً للمحكمة، في خطوة اعتبرت داعمة للموقف الإسرائيلي.

ومن جهة أخرى أكد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، أن الاتحاد يدعم المحكمة الجنائية الدولية، بعد قرار الولايات المتحدة بشأن فرض عقوبات محتملة على الجنائية الدولية.

وقال بوريل " إن القرار الأميركي غير مقبول وغير مسبوق من حيث النطاق والمحتوى، معرباً عن قلقه البالغ إزاء التدابير المعلنة على المشاركين في عمل موظفي المحكمة الجنائية الدولية وأسرتهم والأشخاص المرتبطين بالمحكمة الجنائية الدولية." وتابع " في قيادة مكافحة الإفلات من العقاب، يجب أن تكون المحكمة الجنائية الدولية قادرة على العمل بشكل مستقل ونزيه، ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالدفاع عن المحكمة من أي تدخل خارجي يهدف إلى عرقلة سير العدالة وتقويض النظام الدولي للعدالة الجنائية، ونحث الولايات المتحدة على عكس موقفها."

واختتم بوريل " في الوقت الذي يواجه فيه النظام الدولي القائم على القواعد ضغوطاً متزايدة، أصبح تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى، وسيواصل الاتحاد الأوروبي مناصرة نظام روما الأساسي ودعوة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم."

نتنياهو: لن أعترف أبداً وتحت أي ظرف بإقامة دولة فلسطينية

شدد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو على أنه لن يعترف أبداً وتحت أي ظرف بمبدأ إقامة دولة فلسطينية، جاء ذلك على لسان رئيس الائتلاف الحكومي ورئيس كتلة الليكود بالكنيست (البرلمان) (ميكى زوهار، المقرب من نتنياهو،

وقال " زوهار " عبر صفحته بـفيسبوك " في جلسة كتلة الليكود بحثت وأصدقائي بشكل معمق صفقة القرن، وأود أن أشارككم بعض الأفكار المهمة؛" وأضاف: "أعلن رئيس الوزراء) بالجلسة (بشكل لا لبس فيه أنه تحت أي ظرف لن يعترف الكنيست أو الحكومة بمبدأ إقامة دولة فلسطينية." وأكد زوهار أن " صفقة القرن لن يتم قبولها في الكنيست، يمكن أن تكون أساساً للتفاوض لكنها لا تلزمننا بأن نقيم هنا دولة فلسطينية"، دون أن يتطرق لرأي نتنياهو في هذا الأمر. وفي 28 كانون الثاني الماضي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب " صفقة القرن " المزعومة التي

تتضمن إقامة دويلة فلسطينية في صورة أرخبيل تربطه جسور وأنفاق، وجعل مدينة القدس عاصمة غير مقسمة لـ "إسرائيل"، والأغوار تحت سيطرة "تل أبيب".

وفي 3 حزيران الجاري قالت قناة "كان" الرسمية إن نتنياهو دعا قادة مستوطنات الضفة إلى دعم مخطط ضم المستوطنات، انطلاقاً من "صفقة القرن".

من جانبه، رحب "ديفيد الحياي" رئيس مجلس مستوطنات الضفة) يشاع (بما سماه "تغير موقف نتنياهو حيال صفقة القرن"، وقال "سررت عندما سمعت عن التغيير في موقف رئيس الوزراء بأن دولة إسرائيل لن تعترف بأي حال من الأحوال بدولة فلسطينية".

حماس أصبحت اليوم مُستعدة للحرب كما الجيوش

قال مسؤول سابق ورفيع في جهاز الأمن العام الإسرائيليّ) شاباك (إنّ حماس أصبحت اليوم مُستعدة للحرب على غرار استعداد الجيوش، وليس كتتنظيم حرب عصابات أو منظمة إرهابية. وفي السياق عينه، ذكرت القناة الـ 12 في التلفزيون العبري أنّ حركة المقاومة الإسلامية "حماس" باتت تمتلك صواريخ قصيرة المدى جديدة تشكل تحدياً لمنظومة "القبة الحديدية" المضادة لمثل هذا النوع من الصواريخ؛ ونقلت القناة عن مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة، أنه في إطار استعدادات حركة "حماس" للمعركة المقبلة مع إسرائيل فإنها لا تتوقف عن تجديد ترسانة الأسلحة التي بحيازتها، وبشكل خاص هذا الصاروخ الجديد قصير المدى الذي يحمل كمية كبيرة من المتفجرات يُمكن أن تلحق أضراراً شديدة في موقع الانفجار. إلى ذلك قالت مصادر أمنية وعسكرية في تل أبيب إنّ قادة أذرع الأمن المختلفة في تل أبيب ناقشوا بشكل مستفيض وعميق قبل ثلاثة أسابيع سباق التسلح الذي تقوم به حركة حماس، التي تستغل التهذئة النسبية للتعاضم ولتدريب قواتها، كما أنها تعمل على تحسين قدراتها الصاروخية، وتدقيق الصواريخ، وتهريب الأسلحة، لافتةً إلى أنّ "حماس" باتت تمتلك صواريخ تصل إلى ما بعد حيفا في الشمال. وتابعت المصادر عينها إنّ حركة "حماس" أطلقت، قبل عدّة أيام، صواريخ تجريبية من قطاع غزة باتجاه البحر، وذلك ضمن محاولات) كتائب القسام (لتحسين قدراتها العسكرية، ورأت الأجهزة الأمنية

الإسرائيلية أنّ تجارب "حماس" الصاروخية تهدف إلى رفع الكفاءة والقدرات العسكرية لتلك الصواريخ وتحسين مداها، لافتةً إلى أنّ عمليات إطلاق الصواريخ تثير حالة من الخوف والقلق لدى المستوطنين الذين يقطنون بالقرب من حدود قطاع غزة، ويراقبون إطلاق تلك الصواريخ، ويوثقونها في بعض الأحيان. وكانت البحرية الإسرائيلية حذرت مراراً من هجمات قد تنفذها "حماس" عبر البحر على غرار حركة "فتح"، والفصائل الفلسطينية الأخرى في حقبة السبعينيات، حينما اختبرت إسرائيل سلسلة من العمليات الصعبة. ونشرت وسائل إعلام إسرائيلية، في أوقات سابقة، تخوفات الجيش الإسرائيلي من استهداف "حماس" و"الجهاد الإسلامي" لمنصات الغاز القريبة من مدينة عسقلان في أي مواجهة مستقبلية. وتقول "حماس"، إنها طوّرت كثيراً قدراتها الصاروخية منذ الحرب الأخيرة على قطاع غزة في عام 2014 وتأتي التجارب الجديدة في وقت تخشى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من دخول غزة على خط المواجهة، ردًا على خطة الضم الإسرائيلية لأجزاء من الضفة الغربية. وقالت صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية، إن حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" ستجدان صعوبة في عدم الرد من غزة على الضم، وقد تكون أعمال إطلاق البالونات الحارقة مقدمة لأسابيع من التوتر، وكان ناشطون أطلقوا في الأيام القليلة الماضية بالونات حارقة من غزة تجاه إسرائيل بعد أشهر طويلة من التوقف.

منح التصاريح إلكترونياً للفلسطينيين

نظّم مكتب منسق حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية "كميل أبو ركن"، تصاريح لدخول فلسطينيين من الضفة الغربية والقدس إلى إسرائيل وذلك من خلال التسجيل عبر النظام الإلكتروني فقط، دول الحاجة لختم التصاريح. وقال مكتب "أبو ركن" في بيان له إنّ "أصحاب التصاريح التالية: رخصة عمل في إسرائيل، زيارة عائلية، مساعدة المرضى، التجارة، البحث عن عمل، كبار السن، احتياجات طبية وتصاريح أخرى"، بإمكانهم الدخول إلى إسرائيل كالمعتاد، بدون الحاجة لاستخدام التصاريح الورقية."

وأكد، أن تفاصيل التصاريح ستكون متوفرة عبر تطبيق "المنسق"، فيما سيواصل الفلسطينيون الذين يملكون تصاريح من أنواع الاحتياجات القضائية، والسفارة، ولم الشمل، وغير ذلك باستخدام التصاريح الورقية المطبوعة"، في هذه الفترة للدخول إلى إسرائيل. "وأشار، إلى أنه تمت المصادقة على دخول حملة التصاريح التجارية، والطبية ولم شمل الأسرة، والقانونية، والإنسانية فقط، لدخول إسرائيل لعدم تفشي فايروس كورونا، فيما سيتم نشر إعلان مفصل في وقت لاحق، في حال حدوث تغييرات أخرى."

إسرائيل رفعت عدد الرؤوس الحربية النووية

رفعت إسرائيل عدد الرؤوس الحربية النووية التي بحوزتها من 80 رأساً حربية نووية، في العام الماضي، إلى 90 رأساً حربية نووية، في العام الحالي، وذلك في الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى خفض عدد الرؤوس النووية بحوزة الدول، حسب تقرير للمعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم.

وأضاف التقرير أن عدد الرؤوس الحربية النووية بحوزة تسع دول تمتلك أسلحة نووية انخفض من 13,865 إلى 13,400 رأس حربي نووي، خلال العام الماضي. وتابع التقرير أن بين هذه الدول التسع، نصبت الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا 3,720 صاروخاً تحمل رؤوساً حربية نووية، وكان 1800 منها في حالة جهوزية عالية. وأوضح التقرير أن خفض العدد الإجمالي للأسلحة النووية في العالم نابع من نزاع روسيا والولايات المتحدة أسلحة نووية، علماً أن بحوزة هاتين الدولتين أكثر من 90% من السلاح النووي في العالم.

ورغم ذلك، فإنه لم يحصل تقدماً نحو اتفاق للحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية، بعدما انتهت مدة اتفاق سابق كهذا تم توقيعه عام 2010، الأمر الذي يشكل خطراً على تزايد إنتاج السلاح النووي مجدداً."

وذكرت صحيفة "معاريف" أن الولايات المتحدة وروسيا تستثمر أموالاً طائلة في عصرنة منظومتيهما النووية، وذلك خلافاً للتوجه الحاصل في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بتقليص دور السلاح النووي في الدفاع القومي.

ولفت التقرير إلى أن الصين تطور طائرات مسلحة بسلاح نووي، فيما توسع الهند وباكستان برامجهما للتسلح النووي، وصعدت كوريا الشمالية تجاربها على صواريخ طويلة المدى. وخلص التقرير إلى الإشارة إلى " تراجع خطير في شفافية القدرات النووية للدول. "

استطلاع رأي: هذه نتيجة الانتخابات الإسرائيلية في حال أُجريت اليوم

أجرى معهد " سميت "استطلاع رأي، لصالح صحيفة" جيروزاليم بوست"، حيث أظهر الاستطلاع، أنه فيما لو أُجريت الانتخابات الآن، فستكون النتيجة كما يلي:

حزب " الليكود "سيحصل على 41 مقعد

"القائمة العربية المستركة 16 "مقعد

حزب " يش عتيد 15 "مقعد

حزب " كاحول لفان 10 "مقاعد

حزب " شاس 9 "مقاعد

حزب " إسرائيلي بيتنا 8 "مقاعد

حزب " يمينا 7 "مقاعد

حزب " ميرتس "اليساري 6 مقاعد

حزب " يهدوت هتوراه 6 "مقاعد

وأظهر استطلاع الرأي، أن معسكر اليمين سيحصل على 65 مقعداً، ومعسكر اليسار 47 مقعداً، فيما سيحصل ليبرمان الغير محسوب على أي من المعسكرين، على 8 مقاعد. وبيّن الاستطلاع أن حزب " العمل " لا يجتاز نسبة الحسم، لذلك يبقى خارج الكنيست. وأظهر الاستطلاع أيضاً أن 27% فقط من الإسرائيليين يؤيدون خطة الضم لمستوطنات الضفة الغربية.

الكنيسة اللاتينية وبيع أراضٍ في الناصرة؟

تشهد مدينة الناصرة جدلاً واسعاً حول نيّة الكنيسة اللاتينية بيع مئات الدونمات من أراضيها . الرواية العامّة التي تتفق عليها الكنيسة مع معارضي البيع، هي: تورّطت كنيسة اللاتين منذ العام

2005، بديون كبيرة نتيجة لمشروع الجامعة الأميركية في مادبا الأردنية، وصلت إلى 100 مليون دولار، وستبيع قرابة 300 دونم في الناصرة لسداد هذه الديون. لكن نقاط الاختلاف أوسع، وكلما زادت التفاصيل زاد الخلاف معها. لماذا ستبيع الكنيسة الأراضي في الناصرة؟

عزت البطريركية، في بيان، البيع إلى "سوء الإدارة التشغيلية السابقة، التي ترتبط مباشرة بالجامعة الأميركية في مادبا"، وأضافت أنه تم "تعيين رئيس الأساقفة، المطران بيير باتيستا بيتسابالا، مديراً رسولياً من أجل التوصل إلى حل لهذه المشاكل". وأضافت البطريركية أنها خلال السنوات الأربع الماضية قامت "بعمل هام لإعادة تنظيم الإدارة، رافقه وضع ضوابط وقيود داخلية مناسبة"، لكنها استدركت أنه "مع تراكم الديون الهائلة، وبالرغم من الجهود العديدة المبذولة لجمع المال، فقد اتضح لنا أن الحل الوحيد يتمثل في بيع بعض الممتلكات".

وآدعت الكنيسة أنه "يتم النظر، أيضاً، في بيع عدة ممتلكات في الأردن من أجل سداد بقية الدين وتم اتخاذ القرارات في هذا الشأن، حتى وإن كانت الظروف الاقتصادية في البلاد غير مناسبة، نظراً للكساد الاقتصادي الذي تمر به البلاد"، قبل أن توضح أنه "في الأردن، على كل حال، لا يوجد ممتلكات كافية لسداد الدين".

وأوضحت أن جميع هذه الجهود قادت إلى "التوصل إلى قرار بيع أراضٍ في الناصرة، إذ تمت الموافقة عليه حينها من الأطراف المختصة، من بينها اللجان الداخلية في البطريركية اللاتينية والكرسي الرسولي".

ويقول معارضو البيع، أن المدبر الرسولي الإيطالي "يعمل، وقبل مغادرته وظيفته في القدس هذا الصيف، على بيع 300 دونم أرض تابعة للبطريركية، في مدينة الناصرة، مخططة للسكن والتجارة والفنادق، بسعر لا يتجاوز ثلث سعر السوق حسب تخمينات قام مخمن من قبل البطريركية بتحضيرها سابقاً"، وذلك إلى جهات وصفتها المصادر بأنها "مشبوهة".

وذكر البيان أنّ ثمن الأرض " إذا ما تم بيعها، سيعود بأكمله إلى دولة الفاتيكان نفسها لتسديد الديون الطائلة التي تغرق بها البطيريركية منذ عدة سنوات حيث تزيد ديونها في الأردن عن 120 مليون دولار .والأراضي المقصودة تمتد من منطقة رؤوس الجبال بالناصره إلى حدود بلدة عيلوط"، غير أن البطيريركيّة نفت بشكل حادّ أن تذهب عوائد البيع إلى الفاتيكان، وقالت إنها ستذهب إلى البنك السويسري الذي اقترضت منه أموال بناء الجامعة الأميركيّة في مأدبا.

وأضاف بيان المعارضين أنّ المدبر الرسولي في القدس " حاول إغراء أبناء الطائفة في الناصرة ببيعهم ما مجموعه 30 دونماً) من أصل (300 ، لكي يصمتوا على بيع باقي الأرض بأسعار تقارب ثلث سعر السوق"، وتابع البيان أنه " بطبيعة الحال رفض أبناء الطائفة هذا التوجه وطالبوا المدبر بعدم بيع هذه الأرض التي تعود إلى البطيريركية منذ مئات السنوات) ولا تعود للسلزيان كما يحاول المدبر إقناع أبناء الطائفة وكأن السلزيان ليست جزءا من الكنيسة اللاتينية."

كوخافي: إيران " أصبحت دولة بالشرق الأوسط "

اعتبر رئيس أركان جيش العدو، أفيف كوخافي، خلال مراسيم تبادل مناصب في وزارة الأمن، أن إيران أحرزت تقدماً في البرنامج النووي، قائلاً إنها " أصبحت أخطر دولة في الشرق الأوسط"؛ وذكر كوخافي أن إيران تُصنّف " في الدائرة الثالثة) من حيث الخطورة والتهديد" (، لكنّ لها تأثير على الدائرتين؛ الأولى والثانية"، موضحاً أنها " أحرزت تقدماً كبيراً في البرنامج النووي"، غير أنه لفت إلى أن البرنامج النووي " لم يعد التهديد الوحيد."

وأضاف " :إيران تمتلك أسلحة تقليدية؛ إنها تساعد وتمول أعداءنا في الدائرة الأولى، برئاسة حزب الله، وتؤثر على) حركتي المقاومة؛ (حماس والجهاد الإسلامي وتساعدهما."

وذكر أنها تدعم ما وصفها " بالأعمال الإرهابية ضد إسرائيل"، بأحجام وميادين مختلفة، منها القريبة ومنها البعيدة."

وقال كوخافي إن "الشعبة المسؤولة عن الإستراتيجية، والمسؤولين عن) تهديدات (الدائرة الثالثة، مُطالبون أن يكونوا يقظين، ذوي رؤية) ثاقبة(، وعلى معرفة بالخلفيات السياسية والعسكرية والتاريخية."

وشدّد على ضرورة أن يكونوا قادرين على "تحليل الوضع القائم في الميادين المختلفة"، وأن يقترحوا حلولاً وطرقاً، التي من شأنها أن تحافظ على "التفوق" الإسرائيلي.

وكان وزير المياه الإسرائيلي، زئيف إلكين، قد قلل من أهمية الهجوم السيبراني الإيراني على منشآت المياه الإسرائيلية في نيسان الماضي، الذي ردتّ عليه إسرائيل بهجوم سيبراني عطلّ العمل في ميناء بندر عباس الإيراني في أيار الماضي.

لكنّ إلكين حذّر أنّ الضّرر من الهجوم السيبراني على منظومة المياه لا يقتصر على الخشية من تغيير نسبة الكلور في المياه، إنّما" تغيير ضغط المياه، الذي من الممكن أن يؤدي إلى انفجارات في الأنابيب "وأوضح أن معظم هذه الأنابيب موجود تحت الأرض في مناطق مبنية، وأن انفجاراً في أنبوب كهذا من الممكن أن تؤدّي إلى ضرر كبير.

إسرائيل تشكل رادعا لطموحات إيران الإقليمية

قال وزير الاستخبارات إيلي كوهين أنه رغم أن إيران لا تدعو علناً إلى إبادة أي دولة سوى إسرائيل فهو على اليقين بأن إيران تريد لدول الخليج نفس المصير.

وفي حديث لموقع "ايلاف" الإخباري اعتبر الوزير كوهين أن قوة إسرائيل والولايات المتحدة تكمن في ضمان الاستقرار في المنطقة موضحاً أن نظام إيران كان يقوم بخطوات عدائية تجاه بعض الدول المجاورة لولا وجود إسرائيل ونشاطها في مواجهة هذا النظام. وأكد أن التهديدات الإيرانية توضح لدول الخليج والدول العربية الأخرى من هو العدو الحقيقي ومن هو الشريك الحقيقي، مضيفاً أن هناك مصالح مشتركة تجمع بين الدول الخليجية وإسرائيل لتعميق التعاون الأمني والاقتصادي.

ودعا الوزير كوهن الدول العربية إلى عدم انتظار التوصل إلى تسوية وسلام، إذ إن تطبيع العلاقات تصب في مصلحة الطرفين مشيراً إلى أن إسرائيل تمتلك قدرات تقنية هائلة وتستطيع أن تكون شريكة دول الخليج في تحقيق نجاحات اقتصادية قوية لتدعيم الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

وفي الشأن التركي، أشار الوزير كوهن إلى أن إسرائيل تتابع عن كثب النشاط العسكري التركي مع قطر وإيران في سورية وفي العراق وفي ليبيا وفي شرق المتوسط، ولم يفصل أكثر من ذلك في هذا المجال.

وعلى صلة حذر الرئيس السابق لمديرية المخابرات العسكرية في جيش العدو الجنرال (عاموس يادلين، أن إيران يمكن أن ترد على الضربات الجوية في سوريا بين عشية وضحاها والتي نسبها النظام السوري إلى إسرائيل.

وقال يادلين، الذي يرأس الآن معهد دراسات الأمن القومي، على تويتر: "تُظهر الهجمات الواسعة النطاق التي شهدتها سوريا أن التقييم بأن الإيرانيين يغادرون سوريا هو مجرد أمنية." وأضاف يادلين: "يظهر هجوم بالقرب من السويداء أن إيران توسع وجودها في المنطقة الحساسة من جبل الدروز أيضاً؛ وتشمل المنطقة التي التزم فيها الروس بعدم وصول إيران وحزب الله."

وقال رئيس المعهد إن إيران وأقمارها الصناعية "ستبحث عن طرق للرد وردع إسرائيل." وتابع "بعد فشلهم في الماضي في الرد بإطلاق الصواريخ، حاولوا مؤخراً الرد من خلال الهجمات السيبرانية؛ يجب أن نكون مستعدين لكامل نطاق الردود المحتملة من المحور." واعترفت إسرائيل بتنفيذ العديد من الغارات داخل سوريا منذ بدء الأحداث هناك في عام 2011. وقال مسؤولون إسرائيليون في الأسابيع الأخيرة إن إسرائيل ستكثف حملتها ضد إيران في سوريا، حيث قامت طهران بتوسيع حضورها في المنطقة.

مسؤول امريكي يحذر اسرائيل من تنفيذ الضم

حذر السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل والمبعوث الأمريكي السابق للسلام في الشرق الأوسط، مارتن انديك، إسرائيل من تنفيذ خطة الضم، معتبرا أنها ستؤدي إلى واقع الدولة الواحدة، وأنها تدفع "المشروع الصهيوني نحو الهاوية" و"من الممكن أن" تكلف إسرائيل أثمانا باهظة.

واعتبر مارتن انديك في مقابلة خاصة مع i24news أن "خطة الضم احادية الجانب التي يتم مناقشتها حاليا عكس الانفصال، فكرة الانفصال عن الفلسطينيين التي بدأها اسحق رابين" وتابع انديك "الضم سيؤدي حتما إلى واقع دولة واحدة تتطلب بمرور الوقت استيعاب فلسطينيين في إسرائيل، وهو ما سيدفع إسرائيل نحو مشكلة جوهرية، فيما إذا كانت تريد دولة يهودية أو دولة ديموقراطية، فالمشروع الصهيوني وجد من أجل دولة يهودية وديموقراطية، ولهذا السبب أقول أن الضم يدفع المشروع الصهيوني نحو الهاوية."

وأضاف انديك "التزمت إسرائيل بعدد من من الاتفاقيات بدءا من قبول قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242، ومن ثم اتفاقيات أوسلو، ومن الواضح جدا أن كل تلك الاتفاقيات تنص أنه من غير المقبول التصرف بشكل أحادي الجانب وضم أراض متنازع عليها بشكل أحادي في صراع من المفترض التفاهم بشأنه."

وأكد انديك "أنتفهم الإحباط، أكاد أجزم أنه لم يحبط أحد بقدري في التعامل مع الفلسطينيين، لكن مجرد أخذ قرار بأنك ستمضي قدما بالضم بهذه الطريقة هو أمر يعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي، سواء وافق ترامب على قبوله أو الاعتراف به أم لا وهذا هو السبب فيما أنه لو أصبح جو بايدن رئيسا سيسحب الاعتراف وستكون إسرائيل معزولة دوليا بسبب تصرفاتها غير القانونية."

وتسائل انديك "أسأل نفسي لماذا؟ ما هو الأمر الذي يجعل الضم ضروريا اليوم؟ لماذا لا يستمر نتناهو في التركيز على التهديد الحقيقي القادم من إيران؟ إيران تتقدم في برنامجها النووي اليوم

ولا يفعل شيئاً حيال ذلك، وبدلاً من ذلك ينخرط بأفعال من شأنها أن تكلف دولة إسرائيل أثماناً باهظة، سيكلفها علاقاتها مع الأردن، مع العرب وبالتأكيد في علاقاتها مع الفلسطينيين وأيضاً مع المجتمع الدولي بأسره ."

افتتاح نفق أسفل حائط البراق وصولاً إلى الأقصى..

حذر مدير المسجد الأقصى، الشيخ عمر الكسواني، من مخاطر افتتاح النفق أسفل حائط البراق وصولاً إلى المسجد الأقصى، الذي تنوي سلطات الاحتلال تنفيذه مطلع الشهر المقبل. وقال إن سلطات الاحتلال تهدف من هذا الافتتاح فرض سيطرتها على القصور الأموية وطمس المعالم الإسلامية، والتعدي على صلاحيات الأوقاف الإسلامية، مشيراً إلى الخطر المحدق بأساسات المسجد الأقصى بسبب الأنفاق والحفريات المتواصلة. من جهة ثانية، ندد الكسواني باقتحامات عصابات المستوطنين للمسجد الأقصى، واستغلال جائحة كورونا لمحاولة فرض أمر واقع على المسجد المبارك.

احتمال إجراء إحصاء للفلسطينيين في مناطق "سي"

تستعد الإدارة المدنية لاحتفال القيام بعملية إحصاء الفلسطينيين الذين يسكنون في المناطق المصنفة "سي" خاصة تلك التي ستفرض السيادة عليها في إطار تطبيق خطة الضم. وتهدف هذه الخطوة إلى منع انتقال محتمل لهؤلاء الفلسطينيين إلى هذه المناطق قبل الشروع في الخطة في مسعى منهم للحصول على الجنسية الإسرائيلية. الجدير بالذكر أن عدة قرى فلسطينية تقع في المناطق المصنفة سي والمشمولة ضمن خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أكبرها قرية فارعة الجفتك الواقعة في غور الأردن والبالغ عدد سكانها نحو خمسة آلاف نسمة. ويشار إلى أن المكانة المستقبلية لسكان هذه القرى بعد تطبيق خطة الضم لم تحدد بعد.

نتنياهو: بوتين أحبط مشروع قرار بمجلس الأمن لإقامة دولة فلسطينية

كشف بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع مغلق عقده قبل عدة أيام، أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وافق في العام 2016 على إحباط مشروع قرار أراد الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، في نهاية ولايته، طرحه على مجلس الأمن الدولي، ويقضي بإقامة دولة فلسطينية استناداً إلى حدود العام 1948، حسبما أفادت صحيفة "يسرائيل هيوم" اليوم.

وكان نتنياهو قد ألمح إلى ذلك، خلال اجتماع انتخابي في مستوطنة "معاليه أدوميم"، قبل ستة أشهر، قائلاً إنه "طلبت من صديق لي، وهو زعيم إحدى الدول العظمى التي لديها حق الفيتو في مجلس الأمن وتربطني علاقات جيدة جداً معه، أن يعارض مشروع القرار؛ وقد قام ذلك الزعيم بلجمه".

وأشارت الصحيفة إلى أن نتنياهو كان يشير إلى أنه في نهاية ولاية أوباما، وبعد فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة ولكن قبل دخوله إلى البيت الأبيض، "بادرت الولايات المتحدة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم "2334"، الذي نص على وضع نهاية للمستوطنات ومطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس وعدم شرعية إنشاء المستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967.

وحسب الصحيفة، فإن نتنياهو هاتف بوتين، في 24 تشرين الثاني 2016، وطالبه بالإعلان عن عزمه استخدام الفيتو ضد مشروع القرار، وادعى أن هذا القرار من شأنه أن يقوض الاستقرار في المنطقة ويلحق ضرراً بإسرائيل؛ لكن بوتين رفض طلب نتنياهو.

وأضافت الصحيفة أنه قبل شهر من نهاية ولاية أوباما) الذي ينظر إليه نتنياهو كعدو بسبب معارضته سياسة إسرائيل في الضفة الغربية وتوقيعه على الاتفاق النووي مع إيران(، سعى إلى طرح مشروع قرار آخر في مجلس الأمن الدولي، يقضي بإقامة دولة فلسطينية استناداً إلى حدود العام 1967، رغم معارضة نتنياهو وإسرائيل لذلك.

إثر ذلك، هاتف نتنياهو بوتين مرة أخرى، وادعى أن قرار كهذا سيمس بإسرائيل بشكل كبير، وزعم مرة أخرى أن القرار من شأنه تقويض الاستقرار الإقليمي؛ وحسب الصحيفة، فإن "بوتين اقتنع هذه المرة، وأبلغ نتنياهو بأنه إذا تم طرح مشروع القرار للتصويت، فإن روسيا ستسقطه." وقال نتنياهو، خلال الاجتماع المغلق قبل أيام معدودة، إن أوباما علم بنية روسيا إحباط مشروع القرار، "وأدرك أوباما أنه إذا كانت روسيا ستستخدم الفيتو للدفاع عن إسرائيل في مجلس الأمن الدولي، فإن ذلك سيمس بشكل بالغ بمصداقية الولايات المتحدة كحليفة لإسرائيل، كما ستتضرر صورة أوباما في أوساط الجالية اليهودية، ولذلك قرر عدم طرح مبادرته."

السيناريوهات التي يستعد لها جيش العدو بعد الضم

يستعد الجيش الإسرائيلي، لعدة سيناريوهات أمنية وعسكرية، في أعقاب تطبيق مخطط الضم، بحسب ما كشف عنه المحلل العسكري بالقناة 12 العبرية. وكتب المحلل العسكري روني دنيال، مساء اليوم الأحد، أن الجيش الإسرائيلي، يستعد لثلاثة سيناريوهات أساسية، بعد تطبيق مخطط الضم بالضفة الغربية. وذكر المحلل دنيال، إلى أن السيناريو المتشائم، هو اندلاع تصعيد بالمناطق الفلسطينية، وتجدد عمليات إطلاق النار، والعمليات الاستشهادية. ووفقاً للمحلل دنيال، هذه هي السيناريوهات الثلاثة التي يستعد لها الجيش الإسرائيلي بعد الضم:

الأول: اندلاع تظاهرات شعبية، يتخللها مواجهات عنيفة.

الثاني: تجدد عمليات إطلاق النار على الجيش والمستوطنين.

الثالث: العودة للعمليات الاستشهادية، داخل الحافلات والمطاعم الإسرائيلية.

ولفت المحلل، إلى أنه في أوراق الجيش السرية الداخلية، يظهر سيناريو متفائل واحد، وهو أن الربط بين الاقتصادي الإسرائيلي والفلسطيني، سيمنع حدوث التصعيد. وأشار المحلل العسكري، إلى أن ضباط بالجيش كشفوا، أنهم في حالة تخبط، لأن الحكومة لم تعرض عليهم خرائط الضم، ولم تكشف لهم عن أسماء المناطق التي سيتم ضمها.

95% من الأسرى يتعرّضون للتعذيب في سجون الاحتلال

أعلن نادي الأسير أن 95% من الأسرى الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب منذ اللحظة الأولى على اعتقالهم، ويمتد ذلك في التحقيق، وبعد الزّج بهم في السجون، وتنتهج سلطات الاحتلال أساليب متعددة لتعذيبهم جسدياً ونفسياً، عبر منظومة عنف شاملة،

وأوضح نادي الأسير في البيان الذي صدر بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب الذي يُصادف يوم غد الجمعة، الموافق 26 من حزيران من كل عام، أن " مفهوم التعذيب الذي يمارسه الاحتلال بحق الأسرى لا يقتصر فقط على العنف المستخدم خلال الاعتقال والتحقيق بهدف نزع الاعترافات كما هو متعارف عليه ضمن محددات التعريف الحاصل له، بل إن غالبية السياسات التكتيلية التي يواجهها الأسرى داخل السجون تدرج تحت إطار التعذيب."

وأضاف: "من أبرز الأدوات التي تستخدمها سلطات الاحتلال بحق المعتقلين، هي: العزل الانفرادي، واحتجاز الأسرى في ظروف قاسية وقاهرة لا تتوفر فيها أدنى الشروط الصحية، وعمليات القمع الممنهجة، إضافة إلى عملية نقلهم التي تجري عبر ما تسمى 'بالبوسطة'، والتي تُشكل رحلة عذاب أخرى للأسير، وكذلك سياسة الإهمال الطبي (القتل البطيء) (بما تتضمنه من أساليب وأدوات، فيه يتم قتل الأسير بشكل بطيء."

وبعد منتصف عام 2019، استعادت سلطات الاحتلال أدوات التعذيب التي انتهجتها خلال العقود الماضية، والتي طالت قرابة 50 أسيراً وأسيرة في فترة وجيزة، ولم تتوقف أجهزة الاحتلال خلال العام الجاري في استخدام التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين.

وأكد نادي الأسير أن ممارسة الاحتلال للتعذيب مستمرة رغم تحريم المواثيق والمعاهدات الدولية للتعذيب بكافة أشكاله، مطالباً كافة المؤسسات الحقوقية الوطنية والعربية والدولية بضرورة ممارسة دورها المطلوب حيال جرائم الاحتلال، ومنها: جريمة التعذيب بما تشكله من خطر على الإنسانية، وعلى دورها الذي وجدت من أجله.